الفصل الخامس عشر

الحرب كأداة للسياسة الخارجية

المبحث الأول – الاستخدامات المختلفة للقوة العسكرية في العلاقات الدولية .

المبحث الثاني – الصور الرئيسية للحروب الدولية .

المبحث الثالث – القوة المسلحة في العلاقات الدولية : ملاحظات ختامية .

الفصـــــل الخـــامس عشـــر

الحـــرب كأداة السياسة الخارجيـــــــــة

تستخدم القوة المسلحة كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدول ، ويتخذ هذا الاستخدام أحد مظهرين : (أ) الاستخدام المادى أو الفعلى للقوة المسلحة في الدفاع عن مصالح الدولة وأهداف سياستها الخارجية ، (ب) التهديد باستخدام القوة المسلحة لاجبار الدول الأخرى على الرضوخ والتسليم بأهداف هذه السياسة .

وعلى الرغم من أن الكثير من المواثيق الدولية تحظر الالتجاء إلى القوة المسلحة في العلاقات الدولية وتنظر إليه على أنه عمل غير مقبول ولا يمكن التسليم بشرعية النتائج التى تترتب على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وعلى الرغم من أن دولا كثيرة في العالم أطراف في هذه المواثيق والتعهدات الدولية ، الا أن ظاهرة الاعتماد على القوة المسلحة كأداة في السياسات الخارجية للدول هى ظاهرة قائمة ومستمرة ويشهد على ذلك سباق التسلح الضخم الذى يعانى منه العالم في الوقت الحاضر .

المبحـــث الأول

الاستخدامات المختلفة للقوة العسكرية في العلاقات الدوليـــــــة

في مجال استخدام القوة المسلحة كأداة في السياسات الخارجية للدول ، نجد أن مظاهر هذا الاستخدام تتنوع وتتكامل على النحو الآتي :

١ ـ القوة كأداة هجوميـــــة (Offensive War Capability)

وهو مظهر شائع من مظاهر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية وقد ينطوى على انتهاك السيادة الاقليمية لدولة من الدول ، أو الاعتداء على استقلالها السياسى ، أو تغيير الواقع الاقليمى بالقوة ، أو فرض علاقات قوى جديدة.

كما قد تكون وجهة الاستخدام الهجومى للقوة الوصول إلى بعض النتائج الاقتصادية التى تهم المصالح القومية للدولة . وهناك دول أفلحت من خلال الاستخدام الهجومى للقوة في توسيع رقعة أراضيها وتم هذا التوسع على حساب الدول الأخرى ، ومن أمثلة ذلك : التوسع الأمريكى في أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى والذى تم على حساب كل من أسبانيا والمكسيك ، والتوسع الاسرائيلى على حساب الدول العربية وبخاصة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ .

ويوفر الاستخدام الهجومى للقوة العديد من المزايا للدول التى تلجأ إلى هذه الوسيلة – رغم أنها تدان باستمرار للأخلاقيتها وعدم شرعيتها – ومن ذلك أن الدولة المهاجمة هى التى تختار الوقت الملائم لبدء هجومها الذى قد يتم بطريقة مباغتة تشل مقاومة الطرف المستهدف به وتحرمه مـن فرصة تكتيـل امكاناته لاحباطه وتصفية آثاره .

ومن ناحية أخرى فان الميزة التى يكفلها الهجوم لا تقتصر على عنصر التوقيت وانما تتعداه إلى تحديد المكان ونوعية الأسلحة التى ستستخدم في تنفيذه ، فالأسلحة تتنوع آثارها بحسب القدرة التدميرية لكل منها ، فهناك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتقليدية والذرية والنووية . . الخ ، واستخدام هذه الأسلحة قد يتمثل في إحدى صورتين : الحرب التكتيكية (Tectical Warfare) التى تستهدف أساسا وبالدرجة الأولى القوات المسلحة التى يوجه الهجوم ضدها ، أو الحرب الاستراتيجية (Strategic Warfare) التى تتجاوز القوات المسلحة للعدو إلى تدمير اقتصاده وجبهته القومية .

ويرتبط كل ذلك بما إذا كان الهدف الذى يتوخاه الهجوم بعيدا وشاملا مثل الاستسلام الكامل وغير المشروط للدولة التى يستهدفها الهجوم وهنا تكون الحرب غير محدودة ، أو أن يكون الهدف محدودا وضيقا مثل اكراه الطرف الآخر على التسليم بمطلب معين يتصل بالمصالح القومية للدولة الأخرى ، وحينئذ تكون الحرب ذات طبيعة محدودة .

وإذا كان للهجوم مثل المزايا التى أشرنا إليها ، فانه في حالات كثيرة يخفق لأكثر من سبب ومن ذلك أن الاستخدام الهجومى للقوة ينحو إلى تكتيل

كل القوى المناوئة له واستثارة نزعة المقاومة والاصرار على احباطه بأقصى ما تسمح به امكانات الأطراف المدافعة كما وأنه في حالات أخرى قد يتسبب الهجوم في استثارة عداء الأطراف المحايدة في مثل هذه النزاعات بل وربما جعل بعض أصدقاء المعتدى يتخلون عنه ويدينون تصرفاته ، مثلما فعلت أمريكا مع حلفائها في حرب السويس في عام ١٩٥٦ . (١)

٢ ـ القوة كأداة دفاعية (Defensive Capability)

ثم يجيء الأسلوب الآخر من أساليب استخدام القوة المسلحة ونقصد بذلك الأسلوب الدفاعي ومعناه أن الدولة لا تستخدم القوة المسلحة إلا إذا اضطرتها الظروف إلى ذلك إما دفاعا عن نفسها ضد الهجوم الموجه إليها أو دفعا التهديد الذى تستشعره لمصالحها والذى لا تجدى في دفعه الأدوات الأخرى الأقل عنفا من أدوات السياسة الخارجية .

وقد تطورت الامكانات الدفاعية للدول في الحقبة الأخيرة بفعل التطورات التكنولوجية والتحديث المستمر في أساليب الحرب وفي مضمون الاستراتيجيات العسكرية . وقد ترتب على ذلك أن تدعيم المقدرة الدفاعية للدول أصبح يتطلب احتفاظها بقوات أكبر وبترسانة متنوعة من الأسلحة التى تناسب كافة الاستخدامات العسكرية وغير ذلك من أدوات الحرب الأليكترونية التى تستطيع أن توفر للدولة نظاما فعالا للتحذير ضد الهجوم ورصده وتعقب اتجاهاته وتضليله ، الخ .

وفي الحقيقة أن دعم المقدرة الدفاعية للدولة يدعم في نفس الوقت من قدرتها على الردع (Deterrent Capability) وهو ما قد يمكنها من احباط الهجوم قبل أن يبدأ فعلا لأن الردع يسبق الدفاع ، واخفاق الردع هو الذى يؤدى بالدولة التى يستهدفها الهجوم إلى الانتقال إلى المرحلة التالية عليه وهى الالتجاء إلى الدفاع الفعال عن كيانها ومصالحها وسيادتها الاقليمية في مواجهة أعدائها .

واذا كان للهجوم بعض المزايا على المستويين الاستراتيجى والتكتيكى لما يترتب عليه من وضع المهاجم في مركز أفضل نسبيا من المدافع ، فان هذه

المزايا يقابلها نقاط ضعف في جانب الدولة المدافعة ومن ذلك أن الدفاع يفقدها زمام المبادرة ويضيق من فرص الاختيار أمامها ويكرهها على أن تقاتل حربا قد لا تكون مهيئة لها في المكان أو الوقت الذى يتلاءم ومصالحها أو بسلاح قد لا يقدر على استيعاب الطاقة الهجومية للدولة المعادية .

وفي اطار الاستراتيجية الدفاعية للدولة فقد يتمثل استخدام القوة المسلحة على شكل الدخول في حرب غير محدودة ، أو اختيار البديل الآخر وهو العمل على حصر نطاق الحرب الدفاعية . وقد يتطور هدف الحرب الدفاعية إلى الاصرار على الاستسلام غير المشروط للدولة المهاجمة (كما حدث في الحرب العالمية حين أصر الحلفاء على الاستسلام الكامل وغير المشروط لقوى النازية والفاشية في أوربا وآسيا) ، كما قد ينحصر الهدف في حدود معينة تفى بمطالب الدولة المدافعة . وفي حالات أخرى تكتفى الدولة المدافعة بازاحة القوة المهاجمة إلى ما وراء النقطة التى بدأ منها الهجوم في حين أنه في حالات ثالثة يكون هدف الدولة المدافعة هو معاقبة الدولة المهاجمة بقوة وعنف تضطر معه الدولة المهاجمة إلى عقد هدنة بينها وبين الدولة الأخرى ، وهكذا .

وفي الواقع أن مسئولية تحديد نطاق الحرب سواء كان ضيقا أو شاملا وتقرير الهدف على نحو أو آخر انما ترجع إلى الزعامة الحاكمة التى بيدها سلطة اتخاذ هذه القرارات الخطيرة ، فهذه الزعامة يجب أن تكون مدركة لحقيقة الامكانيات العسكرية المتاحة لديها لكى تقدر على تحديد نطاق الحرب الدفاعية وأهدافها . ومن ناحية أخرى فان واجب هذه الزعامة هو ألا تبالغ في تقدير النتائج التى تترتب على استخدام القوة العسكرية بشكل معين ، وانما يجب أن تدخل في اعتبارها كل الاحتمالات حتى لا تتورط في اتجاه قد يجلب معه كارثة تضر بالمصالح القومية أبلغ الضرر . فمثلا قد يترتب على الاستخدام المحدود للقوة المسلحة وتضييق أهداف الحرب الدفاعية اعطاء حافز أقوى للطرف المعادى ودفعه إلى التفاوض وذلك فيما لو أحس أن هجومه لن يحقق النتائج المرجوة بعكس الحال فيما إذا كان استخدام القوة شاملا وأهدافها مطلقة . (٢)

وهناك في الحقيقة ملاحظة جوهرية ترد على عملية الاستخدام الدفاعي للقوة وهي أن كثيرين ينظرون إلى هذه العملية على أنها سلبية في طبيعتها . فالتخطيط للدفاع ينبغي على أساس من التقييم المسبق لنوايا المعتدي وامكاناته ونمط سلوكه ، ومن ثم ، فان تصميم الهيكل العسكري للدولة يتم بحسب ما تمليه أوضاع الطرف المهاجم أكثر مما تحدده أهداف الدولة المدافعة .

وإلى جانب هذا الاعتقاد في الطبيعة السلبية للعملية الدفاعية فهناك آخرون ممن يساورهم الاعتقاد بأن التخطيط الدفاعي لا يضمن للدولة في كل الظروف الحماية الفعالة ضد القدرات الهجومية لأعدائها المحتملين ، بمعنى أن التخطيط الدفاعي قد يقصر عن استيعاب كل العوامل المتصلة بتقييم القدرات والنوايا المعادية تقييما واقعيا دقيقا مما يجعل الاعداد للدفاع غير كاف وغير فعال في نفس الوقت .

وتفاديا لهذه المشكلة المرتبطة بالخطأ في تقييم النوايا أو القدرات المعادية ، نجد أن بعض الدول تحاول أن تقيم تخطيطها الدفاعي من واقع النهج الصراعي الذي يسلكه خصومها ازائها ومن ذلك مثلا أن الولايات المتحدة لجأت إلى تطبيق سياسات الحصر أو الاحتواء (Policy of Containment) ضد أعدائها ، وتبنى الدعوة إلى اقامة الأحلاف والقواعد العسكرية بعد الحصار الذي فرضه السوفيت على برلين والانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا ، والغزو الشيوعي لكوريا الجنوبية .

واذا كان ثمة حقيقة أساسية أخرى يجب اضافتها إلى ما سبق ، فهي أن التخطيط الدفاعي عملية معقدة لأنه قد يستلزم مزج الوسائل الدفاعية بالوسائل الهجومية وهي وسائل قد تبدو متعارضة وان كانت متكاملة في حقيقة الأمر. ويكفي للتدليل على ذلك مثلا أن نشير إلى وسائل الدفاع الجوي عن القارة الأمريكية . فحماية القارة الأمريكية ضد الهجمات الجوية تتطلب الاحتفاظ بأسلحة استراتيجية هجومية قادرة على ضرب مطارات العدو وقواعده الجوية التي يحتمل أن ينطلق منها ، هذا إلى جانب الحاجة إلى الاحتفاظ بأسلحة ذات طبيعة دفاعية محضة مثل الطائرات المقاتلة ، والمدفعية المضادة للطائرات وغير ذلك من الوسائل الدفاعية مثل التشتت والانتشار واقامة المخابيء التي تحاول التقليل

من احتمالات الاصابة أثناء الهجوم الجوى المعادى ، والاهتمام بالوسائل الأخرى للدفاع المدنى ، وهكذا .

والوصول إلى الصيغة الملائمة من هذه الأسلحة الهجومية والدفاعية واعتماد المخصصات المالية اللازمة لكل نوع منها يشكل عقبة في طريق التخطيط الدفاعى الفعال . ومثال ذلك المشروع الأمريكى الخاص بانشاء شبكات للدفاع الجوى ضد الصواريخ (Anti - Ballistic Missile) ، وهو المشروع الذى تعرض لانتقادات هائلة بسبب تكلفته المادية الباهظة من جانب ، وبسبب التحفظات التى أبديت على فعاليته الاستراتيجية من جهة أخرى ، وكذلك الجدل الذى احتدم في أمريكا حول عدم كفاية وسائل الدفاع المدنى ، وما يقال من أن الانفاق عليه سيحمل أمريكا بأعباء مالية مرهقة دون أن يوفر الحماية الكافية للسكان المدنيين .

٣ ـ القوة كأداة للردع (Deterrent Capability)

أما عن المظهر الآخر من مظاهر استخدام القوة العسكرية فهو اتخاذها أداة للردع ، ويميل البعض إلى الاعتقاد بأن الردع الفعال يعتبر أفضل بكثير من أسلوب الدفاع مهما كانت كفاءة الدفاع وفعاليته ، وذلك لأن الردع الفعال يؤدى إلى احباط أهداف الهجوم دون أن تتكبد الدولة الخسائر المترتبة على دخولها في مواجهات عسكرية فعلية مع خصومها .

وعلى الرغم من أن فكرة الردع لا تمثل مفهوما استراتيجيا جديدا ، حيث أن هذا المفهوم قد ساد في الماضى ، إلا أن أهمية الردع كأسلوب لاستخدام القوة المسلحة للدولة قد زادت كثيرا في الآونة الراهنة بالنظر إلى وجود الأسلحة النووية ، وبسبب التطور الهائل في تكنولوجيا الحرب مما يجعل من الحرب إذا ماوقعت كارثة يصعب حصر أبعادها أو التحكم فيها . وللذا تركز معظم الدول وبخاصة الدول الكبرى على وسيلة الردع لتجنب مغامرات الحرب النووية ، وليس من الضرورى أن يقتصر الردع على التهديد باستخدام الأسلحة النووية ، وانما قد يكون هذا ممكنا بالأسلحة التقليدية . (٣)

وتفضيل أسلوب الردع على أسلوب الدفاع في استخدام القوة المسلحة الدولة ، يتطلب توافر عدة اشتراطات مثل :

أ ـ أن يكون في حوزة الدولة الرادعة امكانات كافية من القوة ، تتيح لها المقدرة على مواجهة التهديد الذى تمثله الدولة المهاجمة .

ب ـ وأن يكون هناك تصميم من قبل الدولة الرادعة على استخدام الامكانيات المتوفرة لديها من القوة إذا ما تجاوز الاستفزاز كل حد مقبول ، فالامكانيات وحدها لا تكفى وانما يجب أن تقترن بتصميم على القتال إذا اقتضى الأمر .

ج ـ وأن تكون الدولة المهاجمة على علم دقيق بالامكانيات المتاحة لدى الدولة الرادعة لأن المعرفة الدقيقة بهذه الامكانيات تؤثر بالايجاب في زيادة مفعول الردع ، أما سوء التقدير أو التقييم فيترتب عليه اضعاف الشعور بقوة الردع المضاد ، ومن ثم الانسياق إلى الهجوم .

د ـ وأن يتوافر لدى الدولة الرادعة معرفة حقيقية بالقيم التى تحكم سلوك الدولة التى تهدد بالهجوم والوقوف على ما اذا كان هناك اختلاف في القيم بين الطرفين الرادع والمهاجم ، وهو ما قد يتسبب في النهاية في افشال الردع والاندفاع إلى مجرى الصدام المسلح .

هـ ـ أما الشرط الأخير ، وهو على قدر بالغ من الأهمية ، فيقوم على افتراض أن المعتدى أو الطرف المهاجم يتصرف بطريقة عقلانية قائمة على الترشيد والتمييز والتقدير السليم للموقف ، وتحقق هذا الشرط يكسب الردع جانبا من قوة تأثيره . أما إذا كان الطرف المهاجم يتصرف تحت ضغوط نفسية أو عاطفية أقوى من هذه الحسابات العقلية ، فمن المؤكد أن الردع لن ينتهى إلى أية نتيجة ايجابية للدولة الرادعة .

المبحث الثاني

الصور الرئيسية للحروب الدولية

إلى جانب الحروب العالمية أو الحروب الشاملة ، وهى قليلة إذ لم يقع منها في التاريخ الانساني كله سوى حربين فقط على هذا المستوى ، توجد عدة صور يمكن أن تتمثل عليها الحروب المسلحة بين الدول ، ومن أهم هذه الصور على الاطلاق :

١ ـ الحروب المحدودة Limited Wars

كان الوضع الذى واجهه الفكر الاستراتيجى العالمى منذ أواخر الخمسينات وبخاصة بعد اختراع الصواريخ ذات الرءوس النووية العابرة للقارات (ICBM) التى ضاعفت كثيرا من القدرة التدميرية للحروب النووية الاستراتيجية ، هو أن الحرب النووية بين القوتين العظميين في المجتمع الدولى لا يمكن أن تحدث بطريق التدبير العمد من جانبهما ، وانما إذا وقعت فان ذلك سيتم بأحد طريقين :

أ ـ الحرب النووية العامة التى تحدث على سبيل الخطأ .

ب ـ الحرب التى تقع بسبب وجود خطر ساحق أو تهديد غير مقبول ضد المصالح القومية العليا أو ضد الكيان المادى لأى من الطرفين.

أمام هذا كان من المتعين العمل على تفادى كارثة الحرب النووية من جهة ثم البحث من جهة أخرى عن شكل متطور جديد من أشكال الحرب يكون أقدر على مواجهة ضغوط العصر النووى وبحيث لا يصل في عنفه أو في مداه إلى إلى مستوى الحرب الاستراتيجية الشاملة بين الكتلتين . ومن هنا ظهرت نظريات الحرب المحدودة التى ارتكزت على عدد من المفاهيم والآراء التى تفاوتت في اتجاهاتها من حيث ما يجب أن يكون عليه الكم المناسب من العنف المسلح الذى يستخدم فيها ، وما إلى غير ذلك من الأمور التى تنصرف إلى تحديد النطاق الجغرافي الملائم لخوض الحرب المحدودة ، وتعيين المواقف التى يمكن فيها للأطراف المتصارعة أن تلجأ إلى التساوم أو التفاوض الدبلوماسى من أجل وضع نهاية لمثل تلك الصراعات ، الخ . وسنحاول فيما يلى أن نقدم تحليلا مختصرا

العناصر الرئيسية لنظرية الحرب المحدودة كما تتضح هذه من كتابات المفكرين وكبار خبراء الاستراتيجية الدولية الذين دافعوا عنها . وبصفة مبدئية يمكن القول بأن الحالات التى تنطبق عليها صفة الحرب المحدودة هى :

١ ـ الحروب التى تثور بين القوى النووية والتى تمتنع كل أطرافها عن استعمال أسلحة الدمار الشامل أو مهاجمة المراكز السكانية للدولة الخصم.

٢ ـ الحروب التى تنشأ بين الدول الصغيرة والتى لا تتدخل فيها القوى الكبرى في أية صورة مباشرة

٣ ـ الحروب التى تنشأ بين هذه الدول الصغيرة وتتدخل فيها القوى النووية ـ سواء بالطريق المباشر أو غير المباشر ـ ولكن يبقى هذا التدخل في نطاق جغرافي محدود ودون استعمال الأسلحة النووية .

٤ ـ الاجراءات العسكرية التى تنفذها دولة نووية ضد دولة صغيرة ولكن بدون تدخل من جانب أى من القوى الكبرى الأخرى في المجتمع الدولى.

٥ ـ الحروب النووية الصغيرة التى تستخدم فيها القوى النووية أسلحتها النووية التكتيكية الصغيرة ضد أهداف عسكرية محدودة النطاق .

وتختلف الحروب المحلية (Local Wars) اختلافا بينا من حيث الطبيعة والظروف ، فالحرب المحلية عادة ما تشتمل على أطراف تعتمد في تسليحها على قوى أكبر منها ، ومن ثم فان ضيق نطاق هذه الحرب يرجع بالأساس إلى عدم وجود مصادر كافية من الأسلحة التى تسمح بتوسيع هذا النطاق ، ومن أمثلة هذا النوع من الحروب : الحرب الهندية الباكستانية في سنة ١٩٧١ .

أما الحرب المحدودة في اطار المفهوم العام للاستراتيجية النووية ، فهى الحرب التى تقبل فيها القوتان العظميان ، بالرغم من كل ما تمتلكانه من أسلحة الدمار الشامل . بأن تحصرا نفسيهما في دائرة استخدام الأسلحة التقليدية وحدها سواء كان ارتباطهما بهذه الحرب المحدودة مباشرا أو غير مباشر . ومن أمثلة هذا النوع من الحروب : الحرب الكورية والحرب الفيتنامية حيث أبت الولايات

المتحدة أن تستخدم الأسلحة النووية تجنبا لرد الفعل الذى كان من الممكن أن يدفع إليه هذا الاستخدام ، وهو ما كان يعنى اخراج هاتين الحربين من طورهما التقليدى المحدود والتصاعد بهما إلى مستوى الحروب النووية العامة .

وبالاضافة ، فان هناك العديد من الاعتبارات الرئيسية الأخرى المتصلة بنظرية الحرب المحدودة والتى تتمثل في :

أولاً ـ أن الحروب المحدودة التى يكون طرفيها القوتان العظميان ، أو غيرهما من القوى النووية الكائنة في المجتمع الدولى ، وهى الدول التى تتوفر لها امكانيات هائلة في الردع بمختلف عناصره ومكوناته ، هذه الحروب لا يمكن إلا أن تكون صراعات ممتدة (Prolonged Conflicts) ، وبالرغم مما قد يحدث فيها من تقدم أو انتكاس ، إلا أنها في النهاية لا يمكن أن تكون انتصارا خالصا لأحد الطرفين على حساب الآخر ، لأن معنى وصول الحرب المحدودة إلى تلك النتيجة غير المتوازنة ، هو أن الطرف الخاسر لن يتردد في أن يلقى بكل ثقله النووى في المعركة ، وبالتالى تفقد هذه الحرب صفتها المحدودة لتنتقل بذلك إلى طور الحرب النووية العامة .

وتفسير ما يعنيه البعض من أن الحرب المحدودة هى بطبيعتها صراعات ممتدة ، هو أن الصراع بين هذه القوى النووية يظل مستمرا بالأسلوب والوسائل التقليدية ، حتى يصل إلى المرحلة التى تستشعر معها أطرافه أن المناخ أصبح مهيئا أمامها لكى تبدأ التفاوض تحقيقاً لتسوية نهائية . وفي كل الأحوال يتعين على هذه الأطراف أن تقاوم الاغراء الذى تتعرض له في سياق الصراع ، ونقصد الاغراء المتعلق بالميل نحو استخدام الأسلحة النووية ، وتنهض الحربان الكورية والفيتنامية كمثال عملى واضح يؤكد هذه الحقيقة الأساسية المتعلقة بطبيعة الحرب المحدودة في العصر النووى .

على أن هناك من بين دعاة نظرية الحرب المحدودة من يعتقدون أنه وان كان احراز النصر في الحرب المحدودة غير ممكن في معظم الأحوال ، إلا أنه في حالات استثنائية قليلة يمكن بلوغ هذه النتيجة ولكن بشرط أن يحدث ذلك خلال المراحل المبدئية للحرب ، وبدرجة من السرعة المتناهية التى لا تترك

بديلا يجبر الطرف الخاسر على تصعيد الحرب واخراجها عن نطاقها المحدود. ولكن يظل هذا الاستنتاج غير مؤكد ومجرد اجتهاد آخر من الاجتهادات المتعددة في هذا الموضوع .

ثانيا – أن هناك العديد من المحاولات التى بذلت لتطوير نظرية الحرب المحدودة من خلال البحث في إمكانية استخدام الأسلحة النووية على نطاق محدود في مثل هذا النوع من الحروب ، حتى يمكن تجنب فكرة الانتقام الشامل (Massive Retaliation) ، والتركيز بدلا منها على ما يسمى بالثأر الاستراتيجى المحدود وهو المفهوم الذى ركز عليه مزيلارد ، ثم تطور على يد خبير الاستراتيجية الذائع الصيت هيرمان كاهن الذى حاول أن يتوصل إلى صيغة وسط للحرب المحدودة تضمن التقليل من كمية الدمار في الوقت الذى ترفع فيه من فرص المساومة إلى أقصى حد . وفي هذا الصدد توصل كاهن إلى خمسة أنواع مختلفة من الحرب النووية التى هي أقل في حجمها وعنفها من الحرب النووية العامة . (٤)

ومن بين من دافعوا عن امكانية استخدام الأسلحة النووية التكتيكية في الحرب المحدودة هنرى كيسنجر والجنرال الفرنسى أندريه بوفر ، غير أن كيسنجر تحول عن هذه النظرية فيما بعد لما رأى أن السيطرة على الحرب النووية المحدودة ستصبح أمرا متعذرا وأنها قد تكون مجرد البداية نحو اشتعال الحرب النووية العامة .

٢ – الحروب الوقائية وحروب الاحباط :

من وجهة نظر الاستراتيجية الدولية ، تعتبر الحروب الوقائية (Preventive Wars) وحروب الاحباط (Pre-emptive Wars) المظهر الرئيسى لتخطيط الاستراتيجية النووية على الأساس الهجومى البحت . وقد بدأ الدفاع عن هذين الشكلين من أشكال الحرب النووية الهجومية في الفكر الاستراتيجى الأمريكى للعديد من الاعتبارات السياسية والعسكرية التى يجىء في طليعتها :–

(أ) أن اعتناق المبدأ الذى يقوم على ممارسة الردع من أجل تفادى الحرب كان منحى استراتيجيا سلبيا ، وأن استمرار التقيد بهذا المفهوم عند التخطيط

للاستراتيجية العسكرية الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي والكتلة المنضوية تحت لوائه ، كان من المحتمل جدا أن يتحقق وبذا تتكرر كارثة الحرب العالمية على غرار ما حدث في مراحل تاريخية سابقة .

(ب) أن المقدرة الأكيدة على منع الحرب ، وليس مجرد تفاديها ، وهناك فارق أساسي في طبيعة العمليتين ، كان من الممكن تحقيقها من خلال الاحتفاظ بتفوق عسكري ضخم على الخصم ، وبالقدرة على المبادأة بالهجوم في كل الظروف .

ومن واقع هذين الاعتبارين اتجه الفكر العسكري الأمريكي إلى احتضان مبدأ الاستراتيجية الهجومية التي تضمن الحاق أكبر قدر ممكن من الدمار بالخصم ، واعتبار ذلك بمثابة البديل الأفضل للاستراتيجية الدفاعية بصرف النظر عما يوضع تحت تصرف هذه الاستراتيجية الأخيرة من امكانيات .

وهذا النوع من النظريات الاستراتيجية الأمريكية ، الذي ازدهر بشدة ابان مرحلتي الاحتكار والتفوق الذري الأمريكي ، جوبه في بداية الأمر باعتراضات عديدة حتى من جانب بعض القادة العسكريين ، ومن ذلك على سبيل المثال أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون البادئة بشن حرب عدوانية نظرا للطبيعة اللاأخلاقية لمثل هذا التصرف ، ولأنه يتناقض وقيم المجتمع الأمريكي في موضوع الحرب بالذات . وفيما يلي تحليل لهاتين النظريتين : (٥) .

أولاً ـ نظرية الحرب الوقائية أو الحرب المانعة :

تشكل فكرة الحرب الوقائية المرحلة الأولى من مراحل تطور هذه الاستراتيجية الأمريكية الهجومية ، ويقع الاطار الزمني لهذه النظرية في الفترة بين ١٩٤٥ و١٩٤٩ ، وهي الفترة التي احتكرت فيها الولايات المتحدة ملكية الأسلحة الذرية في المجتمع الدولي ، فقد سيطر الاعتقاد في الدوائر السياسية والعسكرية المسئولة عن التخطيط لمشكلات الأمن القومي الأمريكي ، أن الاتحاد السوفيتي كان بصدد امتلاك قوة ذرية خاصة به ، وعندها فان الغرب كان سيجد نفسه مواجها بخطرين في وقت واحد : خطر الهجوم السياسي الشيوعي على مناطق نفوذه ومراكز قوته ، وخطر الهجوم النووي الذي كان

من المحتمل أن يادعيه به السوفيت خلال فترة التصلب الستاليني واعتناقهم لمفهوم حتمية الحرب بين المعسكرين .

ومن هنا تبلور مفهوم الحرب الوقائية على أنه كان يعني التخطيط لتدمير قوة الخصم والاجهاز عليها قبل أن تنمو في كامل أبعادها . وقد علل دعاة نظرية الحرب الوقائية منطقهم بالحجج الآتية :

١ ـ أنه من خلال الحرب الوقائية وحدها كان يمكن تجريد الاتحاد الاتحاد السوفيتي من أسلحته السياسية الهجومية والحيلولة بينه وبين اقتراف العدوان على النمط النازي المعروف .

٢ ـ أن اعتناق مفهوم الحرب الوقائية كان يعمل على منع وقوع كارثة حرب نووية عالمية بكل أخطارها التدميرية الساحقة .

٣ ـ وبالاضافة ، فانها كانت تحقق التفوق التكنولوجي للغرب وبشكل لا شبهة فيه ، فوق التفوق البشري السوفيتي .

فاذا تجاوزنا ذلك إلى البحث في ما كانت تعنيه نظرية الحرب الوقائية بالمقياس العسكري البحت ، فانها كانت تعني الآتي :

أولا ـ أن الالتجاء إلى تنفيذ هذه الحرب الوقائية كان يضمن انتصارا عسكريا ساحقا للغرب بأسلحته النووية على الاتحاد السوفيتي الذي لم يكن يمتلك هذه الأسلحة .

ثانيا ـ أن التباطؤ في تنفيذ الحرب الوقائية كان يوفر الوقت الذي يتيح للاتحاد السوفيتي أن ينتهي من بناء قوته النووية ، وفي هذه الحالة فان وقوع صدام نووي مروع بين القوتين الأمريكية والسوفيتية كان احتمالا كبيرا ولم يكن من الحكمة أو بعد النظر أن يطول الانتظار حتى يتحقق ذلك الاحتمال أو حتى تصل الولايات المتحدة إلى هذا الوضع الانتحاري .

غير أن تطبيق نظرية الحرب الوقائية هذه تعثر لأكثر من سبب ومن ذلك :

(أ) أن هذه النظرية كان من الصعب تبريرها أخلاقيا في ظل مبادأة دولة نووية بشن هجوم ساحق ضد دولة غير نووية لأن ذلك كان لابد وأن يعزل أمريكا عن العالم كله .

(ب) أن انتهاء فترة الاحتكار الذرى الأمريكى في سنة ١٩٤٩ ، مع نجاح الاتحاد السوفيتى في تنمية قوته النووية وتشتيتها وتنويع وسائله في الردع جعل من الصعب تماما تطبيق هذه الاستراتيجية والوصول من خلالها إلى نتائج تطابق الأهداف التى وضعت لها في الأصل .

ومن هنـــا اتجه الفكر الاستراتيجى الأمريكى إلى الأخذ بنظرية حرب الاحباط كبديل لنظرية الحرب الوقائية أو الحرب المانعة .

ثانياً ـ نظرية حرب الاحبـــــاط :

إذا كانت نظرية الحرب الوقائية تقوم على فكرة تدمير قوة العدو بواسطة الضربة الأولى النووية دون اشتراط أن يكون هذا الهجوم مسبوقا باستفزاز من جانب الخصم ، فان نظرية حرب الاحباط تحاول أن تجد لها أساسا أخلاقيا تبنى عليه تبريرها لفكرة الحرب الهجومية ، وهو أن الحرب الهجومية تصبح جائزة ومبررة في الحالات التى يثبت فيها أن الخصم على وشك أن يشن هجوما نوويا ضد الولايات المتحدة وحلفائها ، ففى هذه الحالة يكون الحل هو تعبئة كل مقدرات القوة النووية الأمريكية لكى تستخدم على وجه السرعة في احباط هذا الهجوم الوشيك .

ومن هنا يتضح أن الفارق الرئيسى بين النظريتين يتركز حول عنصر الوقت ، ففى حرب الاحبـــاط يكون عامل الوقت قصيرا جـــدا في التحضير لخوض هذه الحرب حيث أن التحضير يبدأ بعد أن يكون قد تأكد أن الخصم في طريقه إلى الانتهاء من تجهيز قوته استعدادا للحرب . أما الحرب الوقائية فانها لا تتم بمثل هذه السرعة الخاطفة وانما يكون شنها تحت ظروف وفي الوقت الذى يعتقد أنه يتيح أفضل الفرص للمبادأة بهذه الحرب .

وفي الواقع أن عقدة حرب الاحباط كلها تتمثل في الجانب المتصل بالقدرة على تفسير نوايا الطرف الآخر . فهناك احتمال أن تكون أجهزة الانذار قد

أخطأت وقامت بابلاغ معلومات غير صحيحة عن هجوم نووى وشيك دون التحقق من صحة هذا التبليغ أو الانذار ، ومثل هذا الوضع يمكن أن يتسبب في وقوع كارثة الحرب دون مبرر . وفي حالات أخرى ، قد يفلح الخصم في التستر على استعداداته بغطاء من التضليل الكاذب ، ومن هنا لا تكفى أجهزة الانذار أو الاستطلاع وانما يجب أن يقترن ذلك بتفسير نوايا هذا الخصم للوصول إلى استنتاج بشأن ما إذا كان يخطط للحرب أم أن استعداداته ذات طابع روتينى بحت .

ويزيد من صعوبة المشكلة أنه يصبح من المتعذر أحيانا رصد مسار الصواريخ التى تجتاز في صوامع متناثرة لأنها قد تطلق فجأة وبطريقة لا تتيح وقتا كافيا للانذار ، ومن ثم يصبح لعامل تفسير نوايا الخصم أهمية بالغة . ولعل هـذه الصعوبات كلها هى التى جعلت من حرب الاحباط في نظر الكثيرين من خبراء الاستراتيجية الدولية أمرا بالغ التعذر في مرحلة التطبيق .

٣ ـ حروب الاستنزاف Wars of Attrition

للتعرف على الخصائص الأساسية المميزة لما يسمى بحرب الاستنزاف يلزم كما يقول خبير الاستراتيجية الدولية أوسكار مورجنسترن التفرقة من حيث الطبيعة بين هذا النوع من الحروب وبين حروب الافناء Wars of Annihilation التى تمثل صورة عنيفة ومتطرفة من صور الحرب المسلحة في المجتمع الدولى.

فمن متطلبات حرب الافناء مثلا ، أن تلقى الدولة بكل الثقل المتاح لديها من قوتها الثأرية الضاربة ضد خصمها ، وتبدو حرب الافناء في أعنف درجاتها وأكثرها حسما في الحالات التى تستخدم فيها الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ، وحيث يكون الاطار الزمنى الذى تستغرقه عمليات الابادة النهائية والكاملة محدودا للغاية . ولعل هذه سمة بارزة من سمات حرب الافناء في العصر النووى . فمن الصحيح أن المجتمعات الانسانية شهدت خلال مراحل تاريخها المختلفة ، ما يمكن تسميته بحروب الابادة أو الافناء ، إلا أنها كانت أكثر اتساعا من ناحية الاطار الزمنى ، وغالبا ما كانت تتم على شكل توجيه ضربات متتالية إلى عصب قوة الخصم ، كمراكز تجمعاته العسكرية

وغيرها من الموارد الحيوية التي يعتمد عليها في ادارة الحرب والتي كانت في العديد من الأحوال بعيدة جغرافيا عن قلب المعركة .

أما استراتيجية حرب الاستنزاف فانها تنبني على فكرة الاستهلاك التدريجي لقوة الخصم مما يؤدي إلى ارهاقه والنيل من معنوياته والاضعاف المستمر لمقدرته على الرد والمقاومة . وقد يتسع النطاق الذي تطبق فيه استراتيجية حرب الاستنزاف بحيث يشمل دولة الخصم بأكملها ، أو أنه قد يقتصر على بعض القطاعات الاستراتيجية المتمثلة في قواته ، أو أسلحته ، أو صناعاته العسكرية والمدنية التي تشكل العمود الفقري لمقدرته الاستراتيجية العامة على الثأر والانتقام .

ولحرب الاستنزاف مبادىء أساسية تتحكم في الكيفية التي تدار بها ، وتتمثل أهم هذه المبادىء في :

أ - ضرورة الاستفادة الكاملة من كل العوامل والمزايا الجيوبوليتيكية التي يوفرها الاقليم الذي تدور فوق رحاه حرب الاستنزاف ، وليس بخاف أنه في بعض الأحيان تكون هذه الخصائص الجيوبوليتيكية مواتية تماما لادارة حرب الاستنزاف ، في حين أنه في حالات أخرى قد لا تكون تلك الطبيعة مواتية بدرجة كافية .

ب- ضرورة أن تدار حرب الاستنزاف على أساس انتقائي مدروس. أي الأساس القائم على التمييز بين تلك القطاعات الاستراتيجية التي يؤدي تدميرها التدريجي إلى التصفية النهائية للقوة الضاربة للخصم وبحيث يتعمق الشعور لديه بعدم جدوى الاستمرار في مواجهة مبئوس منها ، وبين اهدار امكانيات حرب الاستنزاف في مواجهات جانبية ليس لها مثل هذه المردودات الحاسمة على مجرى الصراع .

ج - ضرورة الاحتفاظ المستمر بوضوح الرؤية السياسية تسهيلا لتحقيق الهدف النهائي من وراء ادارة حرب الاستنزاف . فحرب الاستنزاف يجب ألا

تتوقف حتى لا يتيح توقفها للخصم فرصة استعادة تماسكه أو اجراء تجميع جديد لعناصر قوته . كما يجب أن تدار بطريقة تفقده زمام المبادأة ، وتحصره دائما في دائرة رد الفعل ، وأن تورطه في المواقف التي تدفعه إلى التصرف العفوى الذى لا يستند على أساس من التخطيط الفعال للموارد المتاحة له في الصراع ، وكذلك العمل على تضييق الاختيارات أمامه وعلى نحو يحرمه من المرونة اللازمة لاتخاذ القرارات المؤثرة . فاذا وصلت القيادة المسئولة عن ادارة حرب الاستنزاف ، في ضوء تقييمها ومتابعتها المستمرة لهدفها السياسى النهائي من تلك الحرب ، إلى اقتناع بأن الظروف أصبحت مهيئة تماما لتوجيه ضربة أخيرة وحاسمة ضد الخصم ، فانها يجب ألا تتردد في ذلك .

د – ضرورة استيعاب الأهميـــة القصوى للعوامل النفسية التى تقترن بالتطبيق الفعال لاستراتيجية حرب الاستنزاف ، ولعل ذلك وحده هو الذى يستطيع أن يفسر لماذا تنهار قوى متفوقة من حيث مستوى التجهيز العسكرى في مواجهة قوى أقل منها . ومن هنا يجب أن يستغل هذا العامل النفساني بكل وسائل الدعاية السياسية الماهرة الموجهة ضد الخصم وبصورة يمكنها أن تستقطب كل القوى المناوئة له كمقدمة نحو السيطرة النهائية عليها.

ولعل الشيوعيين هم أبرع من طبق استراتيجية حرب الاستنزاف في مواجهة خصومهم ، وقد استطاعوا من خلال انتهاجها والتقيد بمبادئها وتكتيكاتها الصحيحة مع وضوح الهدف الذى تغذيه عقيدتهم الاجتماعية والسياسية وتحركهم باتجاهه . أن يحرزوا نتائج باهرة على الصعيدين المحلى والدولى .

وقد وجدت استراتيجية حرب الاستنزاف الشيوعية أكثر مناخاتها ملاءمة في اقليم جنوب شرقي آسيا ، وفي منطقة الهند الصينية بالذات . فالطبيعة الجيوبوليتيكية الفريدة التى تتميز بها تلك المنطقة توفر نموذجا مثاليا لتطبيق حرب الاستنزاف بالدرجة القصوى من الفاعلية والتأثير . ومن ذلك أن التضاريس الوعرة لا تساعد على ادارة مواجهات عسكرية في نطاق مبادىء الاستراتيجية النظامية التقليدية ، وانما تجعل من أسلوب حرب العصابات البديل الواقعى والأفضل . كما أن امتلاء المنطقة بكل أسباب التوتر الاجتماعى والطبقى يجعل

من امكانية النفاذ إلى شعوبها بأسلوب الاقناع والتهديد أمرا ميسورا . أو بكلمة أخرى ، فان التحرك في اطار هذا الصراع الاجتماعي والسياسي يساعد تماما على وضع مبادىء حرب الاستنزاف موضع التطبيق الفعال حيث يسهل استقطاب كل القوى التي تناصب الأنظمة الحاكمة العداء .

ولقد كانت النتيجة التي انتهت إليها الحرب في كل من فيتنام وكمبوديا من حيث انهيارهما الكامل في مواجهة ضغوط القوة الشيوعية ، أكبر اثبات لما يمكن أن تحققه حرب الاستنزاف من جانب قوة محدودة الامكانيات نسبيا – بمقياس الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية – في مواجهة قوة بمثل جبروت القوة الأمريكية . لقد أدى التورط المستمر والمتزايد لقوة أمريكا في عمق القارة الآسيوية ومع تعثر مجهودها في هذه الحرب مقرونا بفظاعة الأعباء الاقتصادية التي تحملتها بسببها ، وضيق الرأى العام الأمريكي بهذه الحرب وسخطه عليها ، كل ذلك أدى إلى انسحاب الولايات المتحدة ونقل مسئولية الحرب إلى أطرافها المحليين ، وكان ذلك بمثابة التمهيد لوقوع تلك المناطق كلها تحت السيطرة الشيوعية .

٤ – الحروب الأهليـــــة Civil Wars

إذا كانت الأخطار التدميرية القاتلة للحرب النووية قد قللت كثيرا من احتمال اندلاع مثل هذا النوع من حروب الابادة الشاملة بوسيلة التخطيط المسبق كما رأينا، فان هذا الاحتمال يظل قائما بالنسبة للحروب المحلية والحروب الأهلية باعتبارها أكثر أشكال الحرب شيوعا في المجتمع الدولي في الوقت الحاضر . كما أصبحت جبهة رئيسية من جبهات المنافسة بين القوتين العظميين، الأمر الذى يؤدى في أحوال كثيرة إلى اطالة أمد هذه الحروب ، أو تكثيف حدتها ومضاعفة أخطارها .

ويجىء في مقدمة الأسباب التي تدفع بالقوتين العظميين إلى التدخل في الحروب الأهلية ، بغض النظر عن الصورة التي يتمثل عليها هذا التدخل ، الاعتقاد المشترك الذى يسيطر عليهما وهو أنه من خلال مساندتهما أو تعاطفهما مع

هذا الفريق المتصارع أو ذاك ، فانهما يستطيعان أن يضمنا مصالحهما إذا ما قدر لأى من تلك الأطراف أن يصل إلى السلطة ويحدث تغيرا في مضمون سياسته الخارجية يخدم ومصالح القوة العظمى التى يدين لها بالولاء والتأييد . وقد دفعت هذه الحقيقة الجوهرية بسيريل بلاك إلى أن يذكر في مؤلفه المعروف « الشيوعية والثورة : الاستخدامات الاستراتيجية للعنف السياسى » :

« أنه بسبب التدمير غير المحتمل للحروب الدولية ، تحولت القوى العظمى إلى الثورات الداخلية تتدخل فيها ، وتتلاعب بها طبقا لما تفرضه عليها اعتبارات القوة وضغوطها . لقد حلت الثورة محل الحرب ، حتى لقد أصبحت توازنات القوة بين الأطراف المتصارعة على الصعيد الدولى ، مرتبطة وإلى أبعد حد بالنتائج التى يسفر عنها تطور هذه الثورات الداخلية »(٦) .

ويعدد الخبراء في الموضوع ، الأسباب التى تقود إلى نشوب الحرب الأهلية في ظروف الحياة السياسية المعاصرة ، فيذكرون من بينها ان لم يكن أهمها : تعدد مراكز الولاء وتنازعها داخل الكثير من الدول الحديثة العهد بالاستقلال لعوامل قبلية أو عنصرية أو طبقية معينة مما ينتج عنه غياب الاتفاق القومى وانقسام المجتمع على نفسه ، وقد يتطور هذا الصراع الداخلى في اتجاه الامتثال بوسائل العنف المسلح ، ثم هناك أيضا الضغوط الناتجة عن عملية تحديث هذه المجتمعات مما يؤدى إلى تفسخ الأنماط التقليدية وفي نفس الوقت بروز قوى تقاوم التغير والتحديث ، ومن هنا ينشأ الصراع ويشتد بين القوى القديمة التى تتشبث بالوضع المتخلف الموروث عن فترة تاريخية سابقة ، وبين القوى الجديدة التى تحاول أن تنسفه من جذوره أو أن تحدث على الأقل تغيرا راديكاليا في معالمه الأساسية مسايرة لمنطق التطور وتجاوبا مع مقتضياته .

وبالنسبة للدول التى لا تدخل في عداد الفئات السابقة ، فان الصراع الداخلى والحرب الأهلية قد تنفجر بسبب ضغط بعض المواقف المصيرية على القوى الأطراف في تلك الصراعات ، كما أنها قد تنشب نتيجة التآمر الذى تخطط له الدول الأجنبية صاحبة المصلحة في هدم أوضاع الاستقرار الداخلى والتحول بالمجتمع إلى حالة من الصراع والفوضى . وفي حالات ثالثة ، تقع الحروب

الأهلية كنتيجة لرغبة بعض الدول الأطراف فيها في استثارة رد فعل معين من قبل احدى القوى العظمى وجرها إلى التدخل لمساندتها . ومن أمثلة ذلك بعض الحركات التي تدعي التقدمية أو تلك التي لها ميول ماركسية في بعض الدول الأفريقية والآسيوية وفي أمريكا اللاتينية ، فعادة ما يكون الهدف من الاعلان عن اتجاهاتها السياسية ، هو حفز الدول الشيوعية على بذل العون لها والوقوف إلى جانبها تمكينا لها من الوصول إلى السلطة والتغلب على مقاومة خصومها .

ومن هنا يقال أن انتشار الحروب الأهلية وتضاعف أخطارها لا يرجع فقط إلى تضاؤل احتمال وقوع الحرب النووية ، وانما يرجع كذلك إلى الحقيقة الأساسية الأخرى المتعلقة بتزايد اعتماد الدول المتبادل على بعضها مما يجعل من فصل المصالح الخارجية للدول عن مجريات هذه الحروب الأهلية بكل ما تمثله من تحديات وبكل ما تشتمل عليه من اغراء أو تهديد ، أمرا غير ممكن من الناحية الواقعية ، وذلك خلافا لما كان عليه الحال في الماضي عندما كانت هذه الحروب الأهلية مجرد أحداث محلية محدودة القيمة والتأثير ولم تكن لها كل هذه الأصداء والنتائج الدولية . وقد أشرنا إلى هذه الحقيقة الجوهرية من حقائق العلاقات الدولية المعاصرة في موضع سابق .

على أن تدخل القوى العظمى في الحروب الأهلية ليس أمرا مقررا أو مفروغا منه في كل الأحوال ، اذ أن مدى هذا التدخل وشكله والوسائل التي يتم بها ، يخضع لبعض الضغوط والاعتبارات التي تتمثل في :

أولا ـ أن هذا التدخل يصبح أمرا مشكوكا فيه تماما . أو بالأصح غير وارد عندما يترتب عليه تصعيد الصراع بشكل قد يؤدي في النهاية إلى تفجير حرب نووية مدمرة بين القوى الكبرى . ومن أمثلة ذلك أن الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية قد تجنبتا ـ كل لأسبابه الخاصة وان كانت قد التقت في النهاية عند الرغبة المشتركة في تجنب الدخول في مواجهة نووية ضد الولايات المتحدة ـ التدخل في الصراع الداخلي في فيتنام طيلة الستينات وحتى نهايته في منتصف السبعينات . واكتفيتا بتقديم المساعدات المادية والعسكرية والمعنوية بطريقة غير مباشرة .

ثانيا – أن تدخل إحدى القوى الكبرى إلى جانب أحد أطراف الحرب الأهلية بصورة سافرة أو مباشرة . قد يدفع القوى الكبرى المناوئة للتدخل إلى جانب الطرف الآخر مما قد يترتب عليه حرمان الطرف الأول من فرصة الانتصار في هذا الصراع . وهو الانتصار الذى كان من المحتمل أن يتم فيما لو لم يبدأ تدخل القوى الكبرى . وعليه فانه بدلا من أن تصبح نتائج الصراع مرتبطة بتوازن القوى الداخلي فان الذى يحسمها ويقرر مصيرها هو التدخل الخارجي الذى يتم في ضوء اعتبارات التوازن العالمي . ولعله لهذا السبب أكثر من غيره ، تحرص بعض القوى الكبرى على عدم التدخل من البداية باعتبار أن ذلك يمكن أن يخدم مركز حلفائها في الصراع الداخلي أفضل مما لو تدخلت إلى جانبهم على هذا النحو أو ذاك .

ثالثا – أن هناك مواقف لا يكون فيها لانتصار أى من أطراف هذه الحروب المحلية أية قيمة استراتيجية ايجابية بالنسبة لمصالح القوى الكبرى ، ومن ثم تكون هذه حريصة على عدم التدخل فيها لأن النتائج النهائية المتوقعة لا تبرر المخاطرة التى يجلبها التدخل بالأسلوب المباشر في هذه الحروب .

رابعا – أن القوى العظمى الحالية قد تعلمت من تجربة التدخل في الحروب الأهلية التى وقعت في المجتمع الدولي في فترة ما بعد الحرب الثانية ، أن المحصلة الأخيرة لهذا التدخل من جانبها لم تكن لتوازى على الاطلاق ما أنفق عليها ماديا وضاع فيها من خسائر بشرية ، كما أن هذه النتائج غالبا ما تكون مؤقته وغير مضمونة لأنها تتعلق بمجتمعات غير مستقرة بحكم ظروفها الخاصة . وتجربة التدخل الأمريكي في بعض دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا تثبت تماما صحة هذا الافتراض . ولذلك فانها عندما تجد نفسها مضطرة إلى التدخل فانها تحاول أن تحصر ذلك في أضيق نطاق ممكن وبشكل غير مباشر .

٥ – الحروب الثورية أو الحروب العـــادلة Just Wars

الشيوعيون هم أكثر الناس استخداما لمفهوم الحرب العادلة والحرب غير العادلة حتى أن هذ التمييز يجيء على رأس تصنيفهم للأشكال المختلفة للحروب الدولية .

والحقيقة أن الزعيم السوفيتي الراحل نيكيتا خروشوف كان أول من ابتكر هذه التسمية وأطلقها في السياسة الدولية منذ أوائل الستينات ، ومن وقتها تأصل هذا المفهوم وتعمق في مختلف التحليلات السوفيتية لظاهرة الحرب . ويلاحظ أنه على الرغم من ادانة آراء خروشوف بعد إقصائه عن السلطة ونقد أفكاره والتهجم عليها ، إلا أن هذا المفهوم بالذات ظل بمنأى عن التجريح ، بل ان الصين الشيوعية نفسها ، وهي الخصم اللدود للخروشوفية التي تصمها بالتحريفية والخيانة لقضية الثورة البروليتارية العالميـة ، اعتنقت نظرية الحروب العادلة ولم تتراجع عنها .

ويقسم الشيوعيون السوفيت والصينيون الحروب التي تقع في المجتمع الدولي إلى خمسة أنواع متميزة هي :

١ ـ الحروب أو الصراعات الثورية بين طبقة البروليتاريا والطبقة البورجوازية .

٢ ـ حروب التحرير الوطني بين المستعمرات وبين الدول الامبريالية الرأسمالية .

٣ ـ الحروب التي تقع بين الدول الرأسمالية نفسها من أجل إقتسام ثروات العالم الثالث ونهبها .

٤ ـ الحروب الاقليمية التي تقع بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية.

٥ ـ الحروب العامة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي ، والتي يمكن أن تنشب على شكل حرب نووية عامة ، والتي هي حرب دمار شامل لكل الدول الأطراف فيها دون تفرقة بين نظام اجتماعي أو سياسي وآخر . (٧)

ويتفق السوفيت والصينيون في اعتبار الأنواع الثلاثة الأخيرة حروبا غير عادلة ، وان كان الطرفان يختلفان جذريا حول الكيفية التي يمكن بها تفادي هذه الحروب أو مجابهة التحديات التي تنشأ عنها . ففي حين يعتنق السوفيت نظرية التعايش السلمي بين النظامين الشيوعي والرأسمالي ، يرفض الصينيون هذه النظرية ويرون فيها تخاذلا واستسلاما في مواجهة ضغوط الامبريالية العالمية ،

وبالتالى فانهم يركزون على أساليب المجابهة العنيفة حتى يمكن محاصرة العالم الرأسمالى وامتصاص كل طاقاته واستنزافه في سلسلة من الصراعات الدامية كمقدمة نحو الاجهاز عليه بصورة نهائية (هذا المنطق ينطبق بصورة خاصة على مرحلة ماوتسى تونج في حكم الصين) .

ومما يبرهن على هذا الاتجاه الصينى أنه عندما أعيد نشر الكتاب الأحمر لماوتسى تونج في عام ١٩٦٩ بعد أن كانت الثورة الثقافية الكبرى قد وصلت إلى نقطة الذروة وحققت أهدافها ، أكدت الزعامة الصينية من جديد « أن الحرب هى أرقى أشكال الصراع لحل التناقضات إذا كانت هذه قد وصلت في تفاقمها حدا معينا ، ولا يهم ما إذا كانت تلك الصراعات طبقية . أو دولية . أو بين جماعات سياسية معينة » .

أما النوعان الأولان من الحروب ، وهما الحروب الثورية وحروب التحرير الوطنى ، فانهما يحيانان على قمة ما يعتبره الشيوعيون الصينيون والسوفيت حروبا عادلة ، وفي رأيهم أنها حروب لا يمكن تجنبها ، وفي ذلك يقول خروشوف في تصريح معروف له :

« ان حروب التحرير الوطنى ستستمر طالما بقى الاستعمار . ان حروبا من هذا النوع حتمية ولا سبيل إلى تفاديها . ان الشعوب لا تحصل على حريتها واستقلالها إلا بوسيلة الصراع المسلح ضد السيطرة الامبريالية . انها حروب مقدسة ونحن نعترف بها . والشيوعيون يؤيدون هذه الحروب العادلة بكل ما يملكون وبلا تحفظ لأنهم يقفون إلى جانب الشعوب في مسيرتها المشروعة نحو الحرية والاستقلال » .

كما يقول المنظرون السوفيت أن الحروب العادلة هى دائما تقدمية في أهدافها فالمحتوى السياسى للحرب العادلة يتمثل في هدفها الرامى إلى تحرير الشعوب من نير القهر والاستغلال الذى يقف عقبة كأداء في طريق تطورها الاقتصادى والاجتماعى . ويقولون ان مفهوم الحرب العادلة ينطبق بصورة أساسية على الحروب الثورية لتحرير الوطنى ، سواء استهدفت هذه الحروب تحرير الطبقات المقهورة أو تحرير الشعوب التى تئن تحت وطأة التحكم الامبريالى .

فهذه الحروب التي يدفع إليها التعسف الاستعماري في استخدام أساليب القهر والاذلال للشعوب دفاعا عن مصالحه وتأمينا لوجوده ، تعتبر أداة فعالة من أدوات تدمير الطبقات الرجعية التي تقف عائقا أمام مسيرة التطور التاريخي ومن هنا فان شرعية الحروب الثورية ضد التسلط الطبقي الرجعي ، أو ضد التسلط الامبريالي الاستغلالي ، يجب ألا تكون موضع مناقشة على الاطلاق. فالشعوب أو الطبقات المقهورة عندما ترفع سلاحها في وجه مستعمريها فهي لا تفعل ذلك طواعية ، وإنما تفعله مجبرة ، لأنه بدون النضال المسلح يستحيل عليها أن تحطم الأثقال التي ترزح تحتها .

ويقول هؤلاء المفكرون الشيوعيون أن حروب التحرير الوطني أصبحت صعبة في الوقت الحاضر ، وذلك لأنها تقابل بمعارضة تحالف من القوى الامبريالية وليس من جانب قوة واحدة فقط على غرار ما كان يحدث في الماضي. ويضيفون أنه لولا هذا التحالف الاستعماري لما استطاعت البرتغال قبل عام ١٩٧٤ مثلا ، أن تحتفظ بمستعمراتها في أفريقيا كل ذلك الوقت ، وهي المستعمرات التي بلغت مساحتها الجغرافية ثلاثة وعشرين ضعفا لمساحة البرتغال نفسها ، وكذلك الحال بالنسبة للتآمر الاستعماري ضد حروب التحرير الوطني في افريقيا وفي أمريكا اللاتينية ، الخ .

وحول شرعية وعدالة الحروب الثورية وحروب التحرير الوطني يقول ماوتسي تونج في كتابه عن الحرب الشعبية في عام ١٩٦٧ :

« ان الثورات الوطنية والحروب الثورية هي حروب حتمية في المجتمعات الطبقية وبدونها يتعذر تحقيق أي انجاز أو أي تقدم في عملية التطور الاجتماعي. كما يصبح من غير الممكن تصفية الطبقة الرجعية الحاكمة وتمكين الشعب من الحصول على القوة السياسية ، ويصور لنا التاريخ كيف أن الحروب على نوعين : حروب عادلة وحروب غير عادلة . فكل الحروب ذات الطبيعة التقدمية تندرج في عداد الحروب العادلة أما الحروب التي تعوق مسيرة التقدم فهي حروب غير عادلة . ونحن الشيوعيون نعارض كل الحروب غير العادلة ونقف ضدها ، ولكننا في نفس الوقت وبنفس الدرجة نؤيد الحروب التقدمية أو العادلة ، ونحن

لا نأخذ منها موقف التأييد فحسب ، وانما نشارك فيها ونلقى بكل ثقلنا إلى جانبها » .

٦ ـ الحرب بطـــــريق الخطأ Accidental War

تعنى الحرب بطريق الخطأ ، الحرب التى لا تقع بأسلوب التدبير السابق من قبل أطرافها المعنيين ، وانما يكون وقوعها نتيجة أخطاء لا ارادية قد يكون بعضها ذا صبغة فنية محضة ، وقد يكون بعضها الآخر راجعا إلى اساءة تفسير نوايا بعض الأطراف بسبب تصرفات تنسب إليهم دون أن يكون لهم في الواقع أى دراية مسبقة بها . وعموما يمكن اجمال الأسباب التى تؤدى إلى نشوب الحرب بطريق الخطأ في الآتي : (٨)

(أ) مبادأة أحد الأطراف بشن حرب احباط ضد خصمه بنـــاء على معلومات زائفة تصل إليه وتوفر لديه انطباعا مؤكدا بأن حربا توشك أن تشن ضده مما يحمله يبادر على الفور إلى احباطها ، ثم يثبت له فيما بعد أن ما حصل عليه من معلومات كان يجافي الحقيقة ، وأن العيب كله يرجع إلى اخفاق نظم ووسائل التحذير في أن تؤدى دورها بالدرجة المفترضة من الدقة والتحديد ، أو أن الاجراءات المتبعة في تبليغ التحذير مـــن مراكز الرصد والانذار المبكر إلى الأجهزة المسئولة عن اتخاذ القرار الخاص بدخول الحرب ، قد لا تكون سليمة بدرجة كافية ، ويطلق على هذا النوع من أنواع الحرب بطريق الخطأ ، حرب الاحباط الزائفة False Pre-emption .

بـ ـ اندلاع الحرب بطريق الخطأ نتيجة اقتراف تصرف فردى غير مسموح به Unauthorized Behavior ، وذلك كأن يقوم أحد الطيارين من قائدى قاذفات القنابل النووية التابعة للقيادة الجوية الاستراتيجية الأمريكية بالقاء حمولته من هذه القنابل على الأراضي السوفيتية دون أن يكون قد صدر له الأمر بذلك من قيادته العليا .

وقد يدفع إلى هذا التصرف الفردى الخطير ، اضطراب عصبي أو خلل عقلى مفاجيء أو شعور بالقلق والضيق الشديد أو احساس عميق بالكراهية للدولة التى يحدث هذا التصرف ضدها . وقد أبدى الاتحاد السوفيتى تخوفه

المستمر في مباحثات نزع السلاح من مثل هذا الاحتمال الذى يمكن أن يحدث من وراء ظهر الحكومات المسئولة وبدون علمها .

وعلى الرغم من خطورة تلك التصرفات الفردية غير المسئولة وغير المسموح بها ، إلا أنها تأتي في المقام الثاني من الخطورة بعد السبب الذى ذكرناه فيما سبق والذى يقود إلى حروب الاحباط الزائفة . فالهجوم الذي يتم بقاذفة واحدة يمكن أن يكشف النقاب عن الوجه الحقيقي لمثل هذا التصرف المحدود الفاعلية والذى لا يمكن أن يفسر على أنه المقدمة نحو هجوم نووي شامل ، ومن ثم فإنه يكون في المقدور التحسب في رد الفعل الانتقامي حتى يتضح الأمر كله على حقيقته . أما في حروب الاحباط الزائفة فإن كثافة الهجوم وعنف الدمار الناتج عنه لا تترك أمام الطرف المستهدف به غير مقاومته بكل ما في حوزته من أسلحة الدمار الشامل .

ج ـ أن الحرب قد تقع بسبب خطأ فنى (Mechanical Error) أو خطأ إنساني لا يمكن تداركه لحظة وقوعه . ومن أمثلة ذلك إنطلاق بعض الصواريخ النووية العابرة للقارات بطريق الخطأ ، ويكون هذا الحادث بمثابة المقدمة نحو إندلاع حرب نووية عامة ضد إرادة كل الأطراف المشتركين فيها ، كما قد يحدث الخطأ على شكل إنفجار بعض مخزون إحدى الدول من الأسلحة النووية وهو ما قد يفسره خصومها على أنه بداية استخدامها لأسلحتها النووية ضدهم ، ولنا أن نتصور ما يمكن أن يترتب على هذا التفسير الخاطىء من عواقب وخيمة .

ولقد كان الخوف من وقوع حرب نووية بطريق الخطأ بسبب أي من العوامل السابقة أو غيرها ، الدافع وراء إقامة الخط الساخن بين واشنطون وموسكو في عام ١٩٦٣ حتى يمكن الاتصال والتشاور الفورى في ظروف الأزمة الدولية والوقوف على نوايا القوتين العظميين إزاء بعضهما . وقد تبع ذلك أيضاً إنشاء الخط الساخن بين موسكو وباريس في عام ١٩٦٦ ، وبين موسكو ولندن في عام ١٩٦٧ .

وقد يكون من المناسب أن نميز هنا بين الحرب التي تقع بطريق الخطأ وبين نوعين آخرين من الحروب هما الحرب التي تقع نتيجة سوء الحساب أو سوء التقدير War by Miscalculation، وحرب التوريط بواسطة طرف ثالث War by Proxy.

فبالنسبة للحرب التي تحدث نتيجة سوء الحساب أو سوء التقدير فإن مظاهرها الرئيسية تتمثل في : ١ ـ اللجوء إلى تصعيد عملية محدودة من حيث المدى أو العنف دون أن يكون ذلك وارداً أصلاً في تخطيط الدولة التي تقوم بهذا التصعيد ، ٢ ـ الحسابات التي يجريها أحد الأطراف ولا تستند إلى أساس كاف من الترشيد ، كأن يصر على التقيد بموقف معين ، أو عدم التراجع أو التزحزح عن إلتزام معين ، تصوراً منه أن هذا التصلب سيدفع بالطرف الآخر إلى التخاذل ثم يتبين فيما بعد عدم واقعية هذا التصور وبالتالي تندلع الحرب نتيجة سوء الحساب ، ٣ ـ الثقة الزائدة بالنفس Over - confidence التي تجعل أحد الأطراف يتصور أنه قادر على الدخول في الحرب والوصول فيها إلى نتائج إيجابية تخدم مصالحه وتدعم مركزه في مواجهة خصومه بالرغم من أن قدراته الواقعية لا تتكافأ بصورة مناسبة مع هذه الثقة المبالغ فيها ، وعلى ذلك فإنه يندفع إلى الحرب دون أن تكون قد أتيحت له فرصة إجراء تقييم واقعي وموضوعي لكل عناصر قوته المتاحة ، ودون وعي كامل من جانبه بمغبة النتائج التي يمكن أن يقود إليها مثل هذا الشعور النفسي .

أما عن حرب التوريط بواسطة طرف ثالث فهي حرب يكون الدافع من وراء إثارتها بالنسبة لهذا الطرف الثالث ، إما طموحه أو يأسه من الوضع القائم ، وهو في كلتا الحالتين يسعى إلى إستبدال الأمر القائم بآخر يكون أكثر إتفاقاً وتلاؤماً مع تخطيطه لما يستهدفه لنفسه من وراء التغيير . ولكن لأنه يعجز عن إحداث التغيير بما هو متاح لديه من موارد القوة الذاتية ، فإنه يبذل جهده لجر طرف آخر إلى جانبه حتى توفر امكاناتهما المشتركة المستوى المطلوب من القوة القادرة على إحداث التغيير . وبمعنى آخر ، تكون هذه الدولة الأخرى قد تورطت في الحرب ضد إرادتها نتيجة الموقف المحرج الذي تجد نفسها غير قادرة على الخروج منه بفعل المسلك الانتهازي لهذا الطرف الثالث .

يبقى أن يقال أن الحرب بطريق الخطأ يمكن أن تلحق أفدح الضرر بالسلم الدولى للأسباب الآتيـــة ـ

أولاً ـ أنه في عصر المواجهات النووية الانتحارية بين القوى الكبرى ، فإن حرباً تقع بطريق الخطأ يمكن أن تكون البداية نحو حدوث كارثة تتهـــدد مصير المجتمع الإنساني كله .

ثانياً ـ أن التعقيد التكنولوجي الهائل في أدوات الحرب النوويـــة وفي وسائل حملها ونظم توجيهها يرفع من إحتمال حدوث خطأ فنى من نوع أو آخر ، وهو ما قد يكون من المتعذر تداركه بالتصحيح اللازم في الوقـت المنـــاسب .

ثالثاً ـ أن الاتجاه نحو إتساع دائرة تملك هذه الأسلحة المتطورة والمعقدة بواسطة عدد كبير من الدول يرفع هو الآخر من إحتمال وقوع الحرب بطريق الخطأ نتيجة حداثة خبرة هذه الدول بذلك النوع من الأسلحة وعدم قدرتهـا على التصرف بالسرعة المطلوبة في مواجهة مثل هذه الطوارىء المحتملة .

ومن هنا وكما يقال فإنـــه لا يوجد حل فعال لمشكلة الحرب بطريـق الخطأ سوى تنفيذ تدابير نزع السلاح على نطاق عام وشامل وهو هدف ما يزال متعذر التحقيق .

المبحـث الثـــالث

القوة المسلحة في العلاقات الدوليـــة : ملاحظات ختاميـــة

هناك عدة ملاحظات هامة يجب أن تكون ماثلة في أذهاننا ونحن بصـدد الإنتهاء من بحث دور القوة العسكرية في تنفيذ السياسات الخارجية للدول ، وهذه الملاحظات يمكن إيجازها فيما يلى :

(أولاً) أن الاستخدام المتطرف للقوة المسلحة في أى صورة مـــن صور التطرف ، قد ينتهي بتدمير القيم والمصالح التى تحاول القوة المســلحة

دعمها وحمايتها في مواجهة الأخطار التي تتهددها . وقد أكد هذه الحقيقة المؤرخ العالمي أرنولد توينبي في مؤلفه المعروف دراسة التاريخ Study of History حين قال : « أن دراسة الكيفية التي أدت إلى إنهيار الحضارات الإنسانية القديمة يكشف أن الحرب كانت على رأس العوامل التي سببت ذلك الإنهيار ، وقد تأكد ذلك بتقصي أسباب إنهيار كل الحضارات المعروفة تاريخياً . أن الحرب هي أقوى أدوات التخريب الحضاري والاجتماعي والنفسي ، ولسوف يتضح ذلك أكثر وأكثر في المراحل المقبلة ، والتي يمكن رؤيتها الآن، من تطور الحضارة الإنسانية »(٩) .

وهذا الرأي لتوينبي لم يجانبه الصواب ، وإذا كان ما قاله صحيحاً بالنسبة لحروب الماضي التي لا يقارن تدميرها بما تسببه الحروب الحديثة ، فإن التطرف في استخدام القوة العسكرية بكل أدواتها المتطورة وإمكاناتها ذات القدرة الخيالية على الابادة والتدمير ، يشكل تحدياً قاتلاً للمجتمع الإنساني وللحضارة الإنسانية بكل المنجزات التي استطاعت أن تحققها عبر هذا التاريخ الطويل .

(ثانياً) أن زيادة القوة العسكرية للدولة قد لا يتبعها أبداً وبالضرورة زيادة الشعور بالأمن في مواجهة التحديات والأخطار الخارجية وينتج ذلك عن عدة أسباب منها مثلاً أن دعم الامكانيات العسكرية لدولة ما غالباً ما يؤدي بخصومها إلى دعم قوتهم في مواجهتها مما يتركها باستمرار تحت الشعور بالخوف من التفوق العسكري لأعدائها عليها . وفي حالات أخرى قد تنخدع الدولة في قوتها العسكرية مما يغريها بمهاجمة الدول التي تظن أنها أقل منها في مستوى القدرة العسكرية ، ثم تفاجأ بأن الامكانات العسكرية لهذه الدول كانت أكبر كثيراً مما قدرت . وهذا يوضح كيف أن استخدام الدول لقوتها العسكرية يجب أن يتم بأقصى الحذر (١٠) .

(ثالثاً) أما التحفظ الآخر الذي يرد على استخدام القوة العسكرية كأداة للسياسة الخارجية فيتمثل في أن السباق الفعلي للحرب المسلحة كثيراً ما

يشتمل على مفاجآت لم تكن في الحسبان عند بداية الحرب ، ونادراً جداً ما إنتهت حرب إلى نفس النتائج التي توقعها المعتدى عند التخطيط للبدئ لهجومه ، وفي ذلك يقول أحد خبراء العلاقات الدولية أنه إذا كانت نتائج الحرب ستطابق بإستمرار مع التوقعات المسبقة التي يقيمها أطرافها ويبنون سلوكهم على أساسها ، لترتب على ذلك بالضرورة إستبعاد بعض هذه الأطراف أو بالأصح جعلهم يحجمون عن الدخول في الحرب منذ البداية ما داموا يعلمون مقدماً أنهم سيخسرون . ولكن الاختلاف بين النتائج الفعلية والتوقعات المبدئية للحرب ، وهي ظاهرة شائعة ومعروفة ، هو الذى يدفع الأطراف المختلفة إلى المشاركة فيها في أي صورة وعلى أي مستوى .

وبالإضافة فإنه ومع تطور الحرب قد تبرز محالفات وتكتلات مضادة لم يكن من الممكن التنبؤ بها أو تقديرها عند بداية الحرب وأبرز مثل على ذلك الحرب العالمية الثانية والتحالف الذي قام بين الدول الرأسمالية الغربية والاتحاد السوفييتي أكبر دولة شيوعية في العالم ، وهو التحالف الذي إنتهى بتدمير النازية والفاشية تدميراً كاملاً على خلاف النتائج المبدئية التي تمخضت عنها الحرب والتي كانت تشير إلى العكس .

خلاصة القول أن الحرب لا تضمن شيئاً مؤكداً لأطرافها ، مهما كانت إمكاناتهم أو ثقتهم بأنفسهم ، والأمر كله يرتهن بالكثير من المتغيرات التي قد يكون من المتعذر تماماً أن يتحكموا فيها ويسيطروا عليها ، وهذا بالضبط ما يبرهن على الطابع المقامر للحرب قديماً وحديثاً .

(رابعاً) ومن التحفظات الأخرى الهامة أن استخدام القوة المسلحة كثيراً ما يؤدى إلى إستنزاف قوى الدول الضعيفة إقتصادياً بسبب ما يتطلبه هذا الاستخدام من حشد لطاقات الدولة ومواردها وهي عملية مجهدة ولا تقدر عليها إلا الدول القوية اقتصادياً . وذلك هو ما يعكس الفارق بين دول مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبين الدول الأخرى في مجال القدرة على التعبئة لإمكانات الحرب في مختلف عناصرها . ويكفى للتدليل على ذلك ، المشاركة الاقتصادية الضخمة التي قدمتها أمريكا لحلفائها في الحرب العالمية

الثانية ، ثم برامج المعونة العسكرية التى قدمتها لهم منذ إنتهاء الحرب والتى تقدر بلايين الدولارات .

أما في الدول ذات الإمكانيات المحدودة ، فإن التعبئة للحرب تنتج مضاعفات اقتصادية خطيرة مثل تدهور مستوى المعيشة ، وعجز ميزان المدفوعات ، وتحول العمالة في الدولة من عمالة منتجة إلى عمالة غير منتجة ، كذلك فقد تؤدي مضاعفة الانفاق العسكري إلى وضع ضغوط تضخمية على اقتصاد الدولة ، ومثل هذه المضاعفات الاقتصادية الحادة قد تنتهى بالمجتمع إلى حالة من الانهيار الاقتصادى أو الفوضى السياسية والاجتماعية .

(خامساً) أن استخدام القوة المسلحة وحدها لا يكون فعالاً في الحالات التى لا يوجد فيها حد أدنى مقابل من القوة السياسية للدولة ، بمعنى أنه في بعض الحالات لا تكون هناك مؤسسات سياسية قادرة على مجابهة الضغوط التى تنتج عن استخدام القوة المسلحة والتكيف معها وإتخاذ القرارات السلمية بشأنها، وهذا الأمر في ذاته يعد من بين العوامل الرئيسية التى قد تفقد القوة العسكرية التأثيرات المتوخاه من وراء استخدامها . ومن هذا يتضح أن الاستخدام الفعال للقوة العسكرية يستلزم أيضاً وبالضرورة الإرتكاز على قاعدة سياسية تقدر على مساندة هذا الاستخدام بما يتلاءم والتطورات التى ينتهى إليها في كل مرحلة من مراحله .

هذه التحفظات وغيرها تنتهي بنا إلى ضرورة التأكيد على عدة معان فيما يتعلق باستخدام القوة المسلحة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ، وهي معان يمكن تلخيصها على النحو التالى :

(١) أن القوة المسلحة لا يمكن أن تكون هدفاً نهائياً في حد ذاته ، وإنما هي على أكثر تقدير وسيلة لتحقيق بعض الأهداف القومية . وهذه الوسيلة ليست مطلقة الفعالية أو التأثير وإنما يتوقف نوع التأثير ومداه بحسب الأحوال ، بل إنه في بعض الأحيان تكون القوة المسلحة عديمة التأثير تماماً إن لم تكن توريطاً للدولة في مخاطرات يصعب قياسها وتقديرها .

والقوة المسلحة يجب ألا تستخدم إلا في المواقف التي تكون فيها بمثابة الأداة الوحيدة أو الحل الوحيد لإنقاذ مصالح الدولة وبعد أن تكون كل الوسائل السلمية الأخرى قد فشلت في أن تقوم بهذه المهمة .

(٢) أنه لا توجد طريقة واحدة ومحددة لاستخدام القوة المسلحة وإنما تتعدد الطرق التي قد يسلكها هذا الاستخدام شأنها في ذلك شأن الأدوات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية فهي قد تستخدم من أجل تدمير العدو أو كسر حدة خطره ، أو لدعم الأصدقاء والحلفاء . كما قد يقتصر الأمر على مجرد التهديد باستخدامها . كذلك يختلف نطاق القوة المسلحة فهو قد يتراوح بين التدمير الكامل لإمكانات الخصم وإنزال هزيمة ساحقة به ، وبين توقيع عقوبة عسكرية طفيفة عليه .

(٣) أن الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة لكي يكون مؤثراً فإنه لا بد وأن يستفيد من مختلف الإمكانيات والتأثيرات التي توفرها الأدوات الدبلوماسية وأدوات الحرب الاقتصادية والحرب النفسية والدعائية وهي أدوات برهنت على قوتها في العديد من الحروب التي وقعت أخيراً في المجتمع الدولي ، والشواهد كثيرة على أن أهمية هذه الأدوات في إزدياد مستمر بسبب تراجع الدول عن فكرة الحرب الشاملة والحروب النووية – وهي الحروب التي لا تجدي معها كثيراً الوسائل غير العسكرية – والتحول إلى فكرة الحرب التقليدية أو الحرب المحدودة . ويلقى ذلك على عاتق القيادات السياسية بمسئولية التوفيق بين أداة القوة المسلحة وبين غيرها من الأدوات وبالصورة التي تخدم مصالح الدولة في مثل هذه المواقف على خير الوجوه الممكنة .

الهـــــــــــوامش

(١) راجع :

Charles M. Fergusson, Military Forces and National Objectives, in the Theory and Practice of International Relations, edited by William Olson, op. cit., pp. 194 - 195.

(٢) Ibid. p. 197.

Kenneth Boulding, The Present Crisis of Conflict and Defense, in, American Defense Policy, edited by Mark Smith andd Claude Johns, (The Johns Hopkins Press, Baltimore, 1968), pp. 156 - 178.

(٣) راجع في نظرية الردع ودورهـــا في استراتيجيات الامن القومي للدول :

Glenn H. Snyder, Deterrence and Defense: A Theoretical Introduction, in American Defense Policy, op. cit., pp. 32 - 62.

David Tarr, American Strategy in the Nuclear Age, (Macmillan, New York, 1967), pp. 69 - 96.

(٤) Robert Osgood, The Theory of Limited War, in American Defense Policy, op. cit., pp. 156 - 175.

Morton Halperin, Contemporary Military Strategy, (Little, Brown and Company, Boston, 1967), pp. 88 - 100.

(٥) للالمام بتفاصيل اكثر عن نظرية الحروب الوقائية وحروب الاحباط ، راجع :

K.S. Tripathi, Evolution of Nuclear Strategy, (Vikas Publications, Delhi, 1970), pp. 34 - 39.

(٦) Ivo D. Duchacek, Nations And Men, op. cit., p 378

(٧) Ibid, p. 267

وايضا : Morton Halperin, Contemporary Military Strategy, op. cit., pp. 135 - 142.

Charles Yost, The Insecurity of Nations, (Pall Mall, London, 1968), pp 227 - 228.

(٨) David Edwards, Arms Control in International Politics, (Holt, Rinehart and Winston, New York, 1969), p 34

(٩) Charles Fergusson, op. cit., p. 200

(١٠) Ibid

الحـــرب كأداة السياسة الخارجية : مراجـع مختـــارة

1 - Aron, Raymond, Great Debate: Theories of Nuclear Strategy, translated by Ernest Pawel, (Doubleday, New York, 1965).

2 - Beaufre, Andre, Deterrence and Strategy, (Faber, London, 1965).

3 - ————, An Introduction to Strategy, (Praeger, 1965).

4 - Blackett, Patrick, Studies of War, (Hill & Wang, 1962).

5 - Brodie, Bernard, Escalation and the Nuclear Option, (Princeton University Press, 1966).

6 - ————, Strategy in the Missile Age, (Princeton, 1959).

7 - Buchan, Alastair, (ed.), World of Nuclear Power, (Prentice Hall, 1966).

8 - Deitchman, Seymour, Limited War and American Defense Policy, (M.I.T. Press, Mass, 1964).

9 - Frederick, Dunn, The Absolute Weapon: Atomic Power and World Order, (Harcourt Brace and Co., 1944).

10 - Gallois, Pierre, Balance of Terror, (Houghton, 1961).

11 - Garthoff, Raymond, Soviet Strategy in the Nuclear Age, (Atlantic Books, London, 1958).

12 - Goreen, Frederick (ed.), Balance of Power and Nuclear Deterrence, (Houghton, 1962).

13 - Hall, Louis, Choice For Survival (Harper, N.Y., 1958).

14 - Halperin, Morton, Contemporary Military Strategy, op. cit.

15 - Harkabi, Y., Nuclear War and Nuclear Peace, (Davey, 1966).

16 - Jones, Roy, Nuclear Deterrence, (Humanities Press, 1967) :

17 - Kahn, Herman, On Thermonuclear War, (Princeton, 1960).

18 - Kintner, William, Peace and the Strategy Conflict, op. cit.

19 - Kingston, M., Global Strategy, (Jonathan Cape, London 1957).

20 - Kissinger, Henry, Nuclear Weapons and Foreign Policy, (Harper, New York, 1957).

21 - Knorr, Klaus, On the Uses of Military Power in the Nuclear Age, (Princeton, 1966).

22 - Osgood, Robert, Limited War: The Challenge to American Strategy, (University of Chicago, 1957).

23 - Ray, J.K. Security in the Missile Age, (Allied Publications, 1967).

24 - Snyder, Glenn, Deterrence and Defense, op. cit.